

الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

له بيعه وهبته ووقفه .

قوله قوله بيعه وهبته ووقفه وغير ذلك .

ولا يحرم عليه وطء أمهه بعد تعليق عتها على الصحيح من المذهب نص عليه .
وعنه : لا يطؤها .

فائدة : لا يعتق قبل كمال الصفة على الصحيح من المذهب وعليه الأصحاب .
وخرج القاضي رواية من الأيمان بالعتق .
وقال في الفائق وهو ضعيف .

قال الناظم : لا يعبأ بما في المجرد ورده المصنف والشارح من خمسة أوجه .
قوله فإن عاد إليه : عادت الصفة إلا أن تكون قد وجدت منه في حال زوال ملكه فهل تعود
بعوده على روایتين .

وأطلقهما في الهدایة و المذهب و المستوعب و الكافي و الرعايتین و الحاوي الصغير و
الشرح و شرح ابن منجا .

أحدهما : تعود بعوده وهو المذهب فيهما نص عليه و اختاره ابن عبدوس في تذكرته وصححه في
التصحيح .

قال في القاعدة الأربعين أشهر الروایتين : إنها تعود بعود الملك إذا وجدت الصفة بعد
زوال الملك .

وجزم به في الوجيز والعمدة وغيرهما وقدمه في المحرر و النظم و تجريد العناية .
وفرق القاضي بين الطلاق والعتاق فإن ملك الرقيق لا يبني فيه أحد الملوك على الآخر بخلاف
النكاح فإنه يبني فيه أحد الملوك على الآخر في عدد الطلاق على الصحيح .

قال في القواعد : وهذا التفريق لا أثر له إذ لو كان معتبرا لم يشترط لعدم الحث وجود
الصفة في غير الملك انتهى .

والرواية الثانية : لا تعود الصفة جزم به أبو محمد الجوزي في الطريق الأقرب قال في
الفائق : وهو أرجح وقدمه في الخلاصة .

وعنه : لا تعود الصفة سواء وجدت حال زوال ملكه أو لا حكاها الشيخ تقي الدين ٢ وذكرها
مرة قولا